

القاهرة في: 19 مايو 2021

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد،،

بالإشارة إلى الكتاب الدوري المؤرخ 8 يناير 2020 المتضمن مبادرة البنك المركزي لتمويل إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي (بسعر عائد متناقص 8%) والتعديلات اللاحقة له، وإلى الكتاب الدوري المؤرخ 17 فبراير 2021 الذي أشار إلى اصدار البنك المركزي تعهد لصالح شركة ضمان المخاطر بمبلغ 2 مليار جنيه على شرائح لتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات السياحية في إطار تلك المبادرة.

وكذلك بالإشارة إلى مبادرة تمويل سداد رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي بالإضافة إلى تمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية (بسعر عائد متناقص 5%) بضمان وزارة المالية الصادرة بموجب الكتاب الدوري المؤرخ 16 يونيو 2020 والتعديلات اللاحقة له.

وفي ضوء المتابعة المستمرة لأداء تلك المبادرات وبهدف الاستمرار في مساندة قطاع السياحة والعاملين به في ظل استمرار آثار أزمة فيروس كورونا، ونظراً لتوقع زيادة النشاط السياحي في الفترة القادمة، فقد تطلب ما سبق ضرورة قيام الفنادق وشركات السياحة بإجراء أعمال الصيانة والتشغيل لكافة منشآتها وأساطيل النقل الخاصة بها استعداداً لاستقبال الأفواج السياحية المرتقبة.

وفي ضوء ما تقدم، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في

9 مايو 2021 ما يلي:

أولاً: تعديل بعض بنود مبادرة تمويل عمليات إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة

وأساطيل النقل السياحي (سعر عائد متناقص 8%) على النحو التالي:

- يقوم البنك بتمويل 90% بحد أقصى (بدلاً من 75%) من إجمالي تكلفة الإحلال والتجديد على أن يتحمل العميل النسبة المتبقية مع سداد حصة العميل بنسبة تتناسب مع حصة البنك بناءً على قيام البنك بدراسة التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.
- تضمن شركة ضمان مخاطر الائتمان نسبة 70% (بدلاً من 60%) من مخاطر الائتمان للتسهيلات الممنوحة، على أن تتحمل البنوك نسبة 30% (بدلاً من 40%) قبل مطالبة الشركة بصرف الضمانة.

ثانياً: تعديل بعض بنود مبادرة تمويل سداد رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي ومصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية بضمان وزارة المالية بمبلغ 3 مليار جنيه (سعر عائد متناقص 5%) على النحو التالي:

- مد فترة سريان المبادرة حتى نهاية ديسمبر 2021 (بدلاً من يونيو 2021) أو باستنفاد المبلغ المخصص لها بواقع 3 مليار جنيه أيهما أقرب، ومد فترة السماح إلى نهاية يونيو 2022 على أن يبدأ سداد أول قسط في يوليو 2022 ولمدة عامين.
- إمكانية استفادة العملاء الذين سبق لهم الاستفادة من المبادرة منذ صدورهما بشرط ألا يتعدى الحد الأقصى لإجمالي التمويل في إطار المبادرة مبلغ 30 مليون جنيه للعميل و40 مليون جنيه للعميل والأطراف المرتبطة به بغض النظر عن عدد الأشهر التي تم تمويلها.

هذا ونود التأكيد على ما يلي:

- تستفيد من المبادرة الشركات المساهمة المصرية العاملة في مجال السياحة والتي تنطبق عليها شروط المبادرة بغض النظر عن نسبة الشريك الأجنبي.
- بالنسبة لمبادرة تمويل سداد رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي بالإضافة إلى تمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية (سعر عائد متناقص 5%) بضمان وزارة المالية لا يُشترط تحقيق العملاء لأرباح خلال السنوات الماضية.
- استمرار سريان باقي شروط المبادرات كما هي فيما لم يرد بشأنه نص.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

طارق عامر